

العام ١٩٥٧م

حدثان هامان حدثا في الكويت هذا العام ، الأول هدم السور الذي بناه الكويتيون عام ١٩٢٠م في شهر مايو (أيار) من ذلك العام ، ثم تلتها حرب الجهراء في شهر أكتوبر من تلك السنة . وفي كتابي «معركة الجهراء ما قبلها وما بعدها» الذي صدر عام ١٩٨٠م الكثير من التفاصيل .

أما الحدث الثاني الهام فهو ما قامت به دائرة الشؤون الاجتماعية التي تأسست عام ١٩٥٤م برغبة من اللجنة التنفيذية العليا . ذلك الحدث هو القيام بأول إحصاء رسمي لسكان الكويت من مواطنين وأجانب ، وذلك في عام ١٩٥٧م .

وكانت نتيجة ذلك الإحصاء على النحو الآتي :

- ٢٠٦٤٧٣ - منهم ١١٣٦٢٢ من الكويتيين و ٩٢٨٥١ من الأجانب ، وكانت نسبة الكويتيين ٥٥٪ .

وفي عام ١٩٦١م أجريت الإحصاءات الثانية ، وكانت النتيجة :

كويتيون ١٦١٩٠٩ - غير كويتيين ١٥٩٧١٢

المجموع ٣٢١٦٢١ ونسبة الكويتيين ٣ ، ٥٠٪ .

وفي عام ١٩٦٥م كانت نتيجة الإحصاء :

كويتيون ٢٢٠٠٥٩ - وافدون ٢٤٧٢٨٠

المجموع - ٤٦٧٣٣٩

وفي عام ١٩٧٠م كانت نتيجة الإحصاء :

كويتيون ٣٤٧٣٩٧ - وافدون ٣٩١٢٦٦

المجموع ٧٣٨٦٦٣- وتقول جهات الاختصاص إن هذه الزيادة جاءت بعد هجرة الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الكويت نتيجة لحرب ١٩٦٧ م .

وفي إحصاءات عام ١٩٧٥م كانت النتيجة :

كويتيون ٤٧٢٠٧٧ ، وافدون ٥٢٢٧٤٩- والمجموع ٩٩٤٨٢٦ ونسبة الكويتيين ٥٠,٤٧٪ .

وفي إحصاءات عام ١٩٨٠م :

الكويتيون ٥٦٥٦١٣- الوافدون ٧٩٢٣٣٩

المجموع : ١٣٥٧٩٥٢- نسبة الكويتيين ٧,٤١٪ .

أما الإحصاءات التي جرت قبل الغزو العراقي فكانت نسبة الكويتيين ٢٧٪ .

العام ١٩٥٨م

هذا العام مليء بالأحداث لاسيما العربية منها كما سيأتي ذكره . فبالنسبة للكويت فإن الحكومة قد تسلمت في الأول من شهر فبراير (شباط) شؤون البرق والبريد والمواصلات اللاسلكية من الشركة البريطانية التي كانت تدير تلك المؤسسات وهي شركة Cable and Wireless كما صدرت طوابع بريدية ولأول مرة عليها صورة الشيخ عبدالله السالم- راجع ملف الصور والمستندات .

ومن غريب الصدف أنه في مثل هذا اليوم تم الإعلان عن وحدة مصر وسوريا تحت اسم «الجمهورية العربية المتحدة» حيث أصبح الرئيس جمال عبدالناصر رئيسا للجمهورية الجديدة والسيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية السابق نائبا للرئيس .

وكان لهذا الحدث الهام صداه في المحافل الدولية والعربية كما كانت له هزة عنيفة في إسرائيل التي تعتبر أن أي تقارب عربي لن يكون في صالح الدولة العبرية . كذلك

كان لهذا الحدث أثره في العراق والأردن لما بين الدولتين من روابط أسرية هاشمية حيث في الأردن الملك حسين بن طلال وفي العراق الملك فيصل الثاني بن غازي . وكان لابد لهذين البلدين أن يقوموا بعمل ما لتأكيد كيانهما المتشابه والمتقارب لاسيما أن نظام الرئيس جمال عبدالناصر الجمهوري لم يكن على وئام مع النظام الملكي في العراق بصورة خاصة على أثر مهاجمته لحلف بغداد كما سبقت الإشارة . كذلك فقد حدثت اضطرابات في بيروت بين رئيس الجمهورية وحكومته أدت إلى مصادمات بالسلاح مما اضطر الرئيس كميل شمعون إلى استدعاء كتيبة من الأسطول الأميركي في البحر الأبيض بعد أن تم التفاهم مع الرئيس الأميركي ايزنهاور . وتفصيل هذه الأمور معروفة وموثقة .

وفي صباح اليوم الرابع عشر من شهر فبراير (شباط) أي بعد أسبوعين من إعلان الوحدة بين مصر وسوريا تم الإعلان عن دولة الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن كردة فعل لما حدث بين مصر وسوريا . وبهذه المناسبة أتذكر مرة ماسمعته في تلك الفترة من إحدى الإذاعات الأجنبية وكان المعلق يتحدث عن الخلافات العربية فقال ما معناه :

هناك عبدالناصر في مصر وهناك نوري السعيد في العراق ، فلماذا لا يتبع العرب الأسلوب الديمقراطي لحل مشاكلهم فيكون عبدالناصر زعيم الأكثرية ويكون نوري السعيد زعيم الأقلية المعارضة؟! !

ولكن هيهات أن يتفق العرب ، وهذا ما كانت تراهن عليه إسرائيل في الماضي والحاضر وحتى المستقبل .

وفيما يتعلق بالكويت فقد سمعنا وقتها أن نوري السعيد اتصل بالحكومة البريطانية باعتبارها الدولة التي بينها وبين الكويت معاهدة حماية منذ عهد الشيخ

مبارك ، وأوضح للحكومة البريطانية أن الاتحاد مع الأردن يكلف الخزينة العراقية حوالي عشرين مليون دينار وطالبها بإمكانية مفاطحه حكومة الكويت في الانضمام إلى الاتحاد لسد هذا العجز أو دفع هذا المبلغ كمساعدة من الكويت للاتحاد . ويقال أيضا إن الحكومة البريطانية اقترحت على نوري السعيد توجيه الدعوة للشيخ عبدالله السالم حاكم الكويت ومفاتيحه في الأمر . وفعلا فقد أخذ نوري السعيد بهذه النصيحة ووجه الدعوة للشيخ عبدالله السالم في شهر مايو (آيار) من ذلك العام ومعه وفد ضم على ما أذكر صاحب السمو الشيخ جابر وبعض أفراد العائلة وبعض المواطنين . وقد استقبل الشيخ عبدالله استقبالا يليق بمقامه ولا أعرف المدة التي كانت بين وصوله وبين الاجتماع الأول والأخير الذي حضره الوصي عبد الإله ونوري السعيد رئيس الوزراء وبعض الشخصيات العراقية الهامة ولا أعرف إذا كان الملك فيصل الثاني من بين الحضور أو لم يكن بينهم .

وبدأ الوصي عبد الإله بالترحيب بالشيخ عبدالله السالم والوفد المرافق له ثم دار الحديث الذي سبق ذكره للبريطانيين ، وكان رد الشيخ عبدالله السالم سريعا وحاسما حيث بدأ حديثه بأن الكويت هي جزء من الأمة العربية وأن الكويت تبارك أي وحدة أو اتفاق يتم الإجماع عليه من جميع الدول العربية ، أما انضمام الكويت إلى مجموعة عربية ضد مجموعة أخرى فهذا لا يمكن أن نقبله ، ثم قال حتى لو فرض أن قبلت أنا به فإن أهل الكويت لن يرضوا به ، وأنا أعرف ميولهم ورغباتهم وهي التي عبرت عنها . وكان في هذا الحديث نهاية الاجتماع الأول والأخير ، وعاد الشيخ عبدالله ومن معه إلى الكويت . هذا خلاصة ماسمعه عن أخبار تلك الرحلة .

أهم أحداث عام ١٩٥٨م وعام ١٩٥٩م

انقلاب عبد الكريم قاسم

ومن سخریات القدر أن يقوم بعد حوالي شهرين من هذا الاجتماع ضابط عراقي برتبة زعيم (عميد) اسمه عبد الكريم قاسم يساعده ضابط آخر برتبة عقيد فجر الرابع عشر من شهر تموز (يوليو) ١٩٥٨م بانقلاب دموي ضد النظام وضد العائلة المالكة من الملك فيصل الثاني إلى الأمير عبد الإله إلى النساء والأطفال الذين حشروا في أحد ممرات القصر الملكي ثم أطلق عليهم الرصاص فخروا جميعاً صرعى ذلك الأسلوب الهمجي الذي تعجز الكلمات عن وصفه . وعين عبد الكريم ابن خالته العقيد المهداوي على رأس محكمة عسكرية ، وكانت الإذاعة العراقية تذيع تلك المحاكمات مباشرة ، وبدأت محاكمة بعض رجال العهد الملكي الذين ألقى القبض عليهم ، لا لسبب إلا لأن بعضهم كانوا وزراء أو من كبار الموظفين ، ومن بين أولئك الرجال وزير الداخلية السابق سعيد القزاز وهو من أصل كردي اشتهر بالحزم والنزاهة ولكن نفسه العزيزة واعتقاده بأنه بريء لم يلجئه إلى الخضوع أو محاولة التزلف للحكم الجديد ، وقد شعر في آخر محاكمته بأنه سيحكم عليه بالإعدام فخاطب رئيس المحكمة العسكرية المهداوي قائلاً ما معناه ، إنني أعرف أن مصيري هو الإعدام ، ولكن حين أقف فوق خشبة المشنقة سيكون تحت أقدامي أناس لا يستحقون الحياة وهم أولى بها ! وقد تم إعدامه بعد أيام قليلة . وبعد أن فرغت محكمة المهداوي التي كانت أشبه بالتمثيلية الهزلية والمأساوية التفتت إلى رفاق الثورة أمثال ناظم الطبقجلي ورفاقه العسكريين حيث تم إعدامهم رمياً بالرصاص في ساحة أم الطبول . كذلك حدث نفس الموضوع بالنسبة إلى زميل وشريك عبد الكريم قاسم العقيد عبدالسلام عارف الذي سجنه عبد الكريم قاسم ، وهناك أمور أخرى كثيرة تتعلق بحكم عبد الكريم قاسم مثل الخلاف الذي حدث بينه وبين الرئيس جمال عبدالناصر حيث بدأت بينهما

حرب الإذاعات في عام ١٩٥٩ م . كما كانت هناك محاولات قام بها بعض البعثيين بإطلاق الرصاص عليه عندما كانت سيارته تمر في شارع الرشيد ، وكان من بين من شاركوا في هذه المحاولة التي جرح فيها عبدالكريم قاسم صدام حسين ، كذلك قامت في الموصل حركة ضده في العام نفسه حيث قام هذه المرة أحد القوميين العرب العقيد عبدالوهاب الشواف بحركة تمرد لكنها فشلت وانتهت بقتل العقيد الشواف .

وهذه على أي حال مقدمة مختصرة عن عهد عبدالكريم قاسم الذي سنعيد الحديث عنه عندما فاجأ الكويت بادعاءاته الباطلة في الوقت الذي كانت تحتفل بها البلاد باستكمال استقلالها بعد أن تخلصت من معاهدة الحماية . وكل شيء له ثمن في هذه الحياة .

وفي نهاية عام ١٩٥٩م تسلم صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد رئاسة دائرة المالية التي كان يديرها قبل ذلك موظف برتبة مدير تحت إشراف الشيخ عبدالله السالم وكان هذا الموظف يشغل هذا المنصب منذ عام ١٩٤٢م وهو أحمد عبداللطيف بوحمد القناعي . كما صدر في هذا العام قانون القضاء الكويتي ، وكذلك في هذا العام تقرر دمج القوات المسلحة في الجيش والشرطة تحت قيادة الشيخ عبدالله المبارك يعاونه في ذلك الشيخ سعد عبدالله ويقوم مقامه في حالة غيابه .

وعلى ذكر العقيد الشواف أذكر أنه قام بثورته في ٨/٣/١٩٥٩م ، ثم قتل بواسطة أحد أنصار عبدالكريم قاسم بعد يومين أي في ١٠/٣/١٩٥٩م ، والغريب أنه في ١٥/٣/١٩٥٩م بدأت حرب الإذاعات بين القاهرة وبغداد ، ربما بسبب ثورة الشواف القومية ضد حكم قاسم الشعوبي حيث كان الرئيس عبدالناصر من مؤيدي حركة القوميين العرب .

العام ١٩٦٠م

ويحل هذا العام في الوقت الذي بدأت الكويت بمؤسساتها النامية الاستعداد

والتهيؤ لعهد استكمال الاستقلال حيث بدأت البلاد في الانضمام إلى عدد من المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة مثل الصحة والعمل والبرق والبريد وغير ذلك من المؤسسات الدولية مثل اليونسكو وغيرها .

في يوم ٩/٧/١٩٦٠م صدر قانون العملة بالدينار الكويتي بدلا من الروبية الهندية الخاصة بالخليج . والروبية الهندية كانت رائجة في المنطقة منذ أوائل القرن التاسع عشر مع عملات أخرى مثل الريال النمساوي ويسمى (ريال ماري تريزا) إمبراطورة النمسا ، كما يسميه البعض أحيانا الريال الفرنسي ، كذلك الليرة العثمانية الذهبية والجنيه الإنكليزي الذهبي والقران الفارسي . وكل هذه العملات كانت تتداول ثم بدأ بعضها يخفي شيئا فشيئا لاسيما عندما خرجت بعض الدول من قاعدة الذهب واقتصرت التداول على العملة الورقية ، لكن الروبية الهندية التي كانت فيها نسبة كبيرة من الفضة استمرت حتى أوائل الأربعينيات مع مشتقاتها وهي نصف الروبية وربعها ثم (الآنة) تليها البيزا . والآنة تساوي أربع بيزات والروبية تساوي ٦٤ بيزة . ثم ظهر بعد ذلك (الآردى) الذي تساوى قيمته ثلث البيزة - أي البيزة تساوى ثلاث آرديات .

وفي صيف هذا العام أخذ الشيخ صباح الأحمد رئيس دائرة المطبوعات والنشر إجازة طويلة وحل مكانه بالوكالة صاحب السمو الشيخ جابر الذي كان كما أشرت رئيسا لدائرة المالية . وكنت بين فترة وأخرى أذهب إليه عصرا حيث كان يجلس في حديقة دسمان (الجوهرة) ، إما لإطلاعه على بعض الأمور المتعلقة بالدائرة وسماع وجهة نظره وتعليماته أو التوقيع على بعض الأوراق . وفي إحدى زياراتي له كنت أحمل معي عددا من مجلة «عالم النفط» ، وهي مجلة من اسمها تبحث في أخبار النفط وكل ما له علاقة بذلك ، وكانت الغاية من أخذ هذه المجلة اطلاعه على مقال جاء فيها عن البلد النفطى المعروف (فنزويلا) . ويذكر المقال أن فنزويلا تعاني من أزمة مالية ، فاطلعت على المقال وقلت له خوفاً أن تتعرض الكويت يوماً ما لمثل مايجرى الآن في فنزويلا فابتسم ولم يعلق .

ومنذ تولي الشيخ جابر رئاسة دائرة المالية بدأت التطورات تطراً على الدائرة للأحسن ؛ فقد تم إنجاز أول ميزانية في تاريخ الكويت ، وذلك في التاسع من شهر فبراير (شباط) في ذلك العام كذلك تم في ذلك العام إنشاء مجلس التخطيط . كل هذه الإنجازات تمت استعداداً لعهد الاستقلال الذي بدأت علاماته تظهر بين حين وآخر متمثلة في التطورات والإنجازات التي ترقى إلى مستوى الدولة .

وقبل نهاية هذا العام طلبت حكومة أبوظبي مساعدة الكويت في وضع مخطط لتنظيم دوائر الإمارة على نسق ما جرى في الكويت ، وقد تم إيفاد الأستاذ عبدالعزيز الصرعاوي لهذا الغرض (١) .

العام ١٩٦١م

كان العام ١٩٦١م كما هو معروف عام الاستقلال والمفاجآت كما سيأتي ذكره . ففي الأول من شهر أبريل (نيسان) في هذا العام تم توزيع الدينار الكويتي بفتاته المختلفة مع استمرار الروبية الهندية التي انتهى العمل بها في ١٧ / ٥ / ١٩٦١ م .

وهكذا فقد كان الشعور عند الجميع أن هذا العام هو عام الاستقلال وما يتبعه من مسؤوليات كبار بعد أن بدأت مظلة الحماية البريطانية التي دامت أكثر من ستين عاماً تزول ، تلك الحماية التي أعطت الكويت الكثير من الاستقرار والحماية من الاعتداءات الخارجية في مقابل التنازل لبريطانيا عن بعض الامتيازات المعروفة في مثل هذه الاتفاقيات بين بريطانيا والبلاد الذي تتم فيها مثل هذه المعاهدات .

وجاء يوم التاسع عشر من شهر يونية (حزيران) حيث وصل المقيم السياسي البريطاني في الخليج من مقره في البحرين ، البلد الذي أصبح مقراً للمقيم منذ العام ١٩٤٨ م ، حيث كان مقر المقيم قبل ذلك في ميناء بوشهر الفارسي منذ القرن التاسع عشر بموجب اتفاقيات بين بريطانيا وشاهات (ملوك) بلاد فارس ، والمقيم المشار إليه

(١) انظر الصورة في الملحق .

هو السير وليام لوس السياسي البريطاني المخضرم الذي سبق له أن خدم في السودان واعدن حيث قام في ذلك اليوم بزيارة الشيخ عبدالله السالم في قصر السيف وتم التوقيع على إنهاء المعاهدة المشار إليها بحضور بعض موظفي القصر مع بعض موظفي دار الاعتماد البريطاني .

حيث تم استبدال تلك المعاهدة باتفاقية صداقة وتعاون بين البلدين برسائل متبادلة . راجع ملحق الصور والوثائق حيث أصدرت الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) ملحقا خاص ابيوم الاستقلال بتاريخ السادس من شهر محرم ١٣٨١ هـ الموافق ١٩ يونية (حزيران) ١٩٦١م- ملحق العدد ٣٣١ السنة السابعة جاء فيه ذكر معاهدة ١٨٩٩م ثم الرسائل المتبادلة بين سمو الأمير الشيخ عبدالله السالم وبين المقيم السياسي البريطاني والخليج السير وليام لوس .

ادعاءات عبدالكريم قاسم

كنت وقتها في إجازة مع العائلة في لبنان عندما فاجأ عبدالكريم قاسم- دكتور العراق- الكويت والعالم والعربي بخاصة ، حيث أعلن ليلة ٢٤ / ٢٥ من شهر (يونية) حزيران من ذلك العام ١٩٦١م ، أي بعد مرور خمسة أيام على إنهاء المعاهدة البريطانية وإعلان الاستقلال ، أن الكويت هي اللواء الخامس عشر من العراق- وكان العراق في ذلك الوقت منقسما إلى أربعة عشر لواء ، أي محافظة ، وعلى كل لواء متصرف ، أي محافظ ، وإنه أي عبدالكريم قاسم يعتبر الشيخ عبدالله السالم متصرفا على لواء الكويت ! ، كما قرر له راتباً كبقية المتصرفين .

ولم أصدق الخبر عندما سمعته لشدة غرابته وبعده عن الواقع ، لكن في مطالعة الصحف والاجتماع مع بعض المصطفين الكويتيين والعرب تأكد لي الخبر الذي على إثره أرسلت برقية للشيخ صباح الأحمد رئيس دائرة المطبوعات والنشر أخبره فيها بعزمي على قطع الإجازة والعودة إلى البلاد ، وقد جاءني الرد في اليوم التالي بأن أنتظر التعليمات .

ولم تـمض مدة طويلة حتى وصل إلى لبنان أحد موظفي الدائرة ومعه التعليمات التي كنت أنتظرها بفارغ الصبر . وخلاصة تلك التعليمات هي أن أبقى في لبنان للقيام ببعض المهمات التي تشبه مهمات البعثات الدبلوماسية حيث لم يكن هناك في ذلك الوقت أي تمثيل رسمي للكويت في لبنان .

والشيء الملفت للنظر أن عبدالكريم قاسم كما دلت التحريات في وقتها لم يحرك أي وحدة من قواته صوب حدود الكويت . لكن البلاد ظلت في حالة عدم الاستقرار بسبب تلك الحركة الاستفزازية ، مما اضطر الشيخ عبدالله السالم رحمه الله إلى طلب المساعدة البريطانية كما نصت عليها من الرسائل المتبادلة بين البلدين التي سبقت الإشارة إليها ، وعلى هذا الأساس فقد وصلت إلى الكويت يوم الأول من شهر يوليه (تموز) فرقة بريطانية ، يقدر عدد أفرادها بحوالي سبعة آلاف جندي وضابط ، وعسكرت بالقرب من الحدود الكويتية العراقية .

والغريب أن وزارة الخارجية العراقية أصدرت على أثر ذلك بيانا في اليوم الثالث من الشهر نفت فيه أن يكون للعراق أي نية لغزو الكويت ، وأن البيان الذي أدلى به (الزعيم) عبدالكريم قاسم لم يكن يقصد منه استعمال القوة العسكرية !

أعود إلى مهمتي في لبنان فقد كانت ترد إلي التعليمات أحيانا عن طريق البرقيات إذا لم يكن في الأمر ما يدعو إلى السرية ، وأحيانا عن طريق ذلك الموظف الذي أشرت إليه (موظف دائرة المطبوعات والنشر) ، وكنت أقوم باللازم ، وليس هناك مجال لذكر التفاصيل التي يدخل بعضها في نطاق الأمور السرية . لكن مهمتي الأساسية كانت دحض الإدعاءات الباطلة وإظهار حقيقة الوضع في الكويت منذ حكم صباح الأول من منتصف القرن الثامن عشر إلى وقتنا الحاضر .

وكان لموقف الرئيس عبدالناصر من شجب الاعتداء أثره في تأييد موقف الكويت وأثره النافذ والفعال في الأجواء العربية والدولية .

وربما كان الخلاف الذي حصل عام ١٩٥٩م بعد ثورة عبدالوهاب الشواف وإعدام مجموعة من القوميين العرب من عسكريين ومدنيين وتطاول المهداوي في أثناء محاكماته لأولئك القوميين على الرئيس عبدالناصر التي كانت تذييعها إذاعة بغداد من العوامل التي أضعفت موقف حكم عبدالكريم قاسم في المجتمع العربي بصورة عامة ، وأدت إلى تأييد الكويت ضد ادعاءات عبدالكريم قاسم الباطلة .

وأعود إلى مهمتي في لبنان ؛ فقد وصلتني برقية من الشيخ صباح الأحمد بأن الكويت تلقت دعوة من الجامعة العربية التي أصبحت عضوا فيها لحضور اجتماع اللجنة الدائمة للإعلام في دورتها الرابعة التي كانت ستعقد يوم التاسع عشر من شهر أغسطس ، حيث جاء في البرقية أن أتوجه إلى القاهرة قبل ذلك التاريخ ، وأن السيد سعدون محمد الجاسم مساعد المدير العام سيكون هناك ومعه التعليمات اللازمة . وهكذا توجهت إلى القاهرة قبل الموعد المقرر لانتظار السيد سعدون والتعليمات التي يحملها لي .

وفعلا وصل السيد سعدون ومعه كافة التعليمات من رئيس دائرة المطبوعات الشيخ صباح ، وجاء يوم التاسع عشر من شهر أغسطس وقد أعددت كلمة مختصرة مكتوبة ألقيتها بعد أن رحب الأمين العام الأستاذ عبدالخالق حسونة باشتراك الكويت وحضورها ودخولها في اجتماع اللجنة الدائمة للإعلام العربي في دورتها الرابعة ، حيث أعربت عن بالغ الشكر والتقدير للأمين العام على دعوته لوفد الكويت لحضور هذا الاجتماع كما أشرت باختصار إلى ما قامت به دائرة المطبوعات والنشر من إنجازات مثل إنشاء مطبعة الحكومة وإرسال بعثة من حوالي ثمانية وعشرين طالبا إلى مطبعة الحكومة في القاهرة للتدريب على مهنة الطباعة ، وكذلك طبع وإصدار عدة كتب من التراث العربي بالإضافة إلى إصدار مجلة «العربي» عام ١٩٥٨م واعتبار ذلك خدمة متواضعة في مجال الإعلام العربي . وقد أنهت اللجنة أعمالها في اليوم الثاني ،

وقبل انتهاء تلك الجلسة أعرب الأعضاء عن رغبتهم في أن يكون الاجتماع القادم للجنة الدائمة للإعلام في الكويت عام ١٩٦٢م ، وقد رحب الوفد الكويتي كل الترحيب بتلك المبادرة الكريمة ووعدهم بالقيام باللازم للتهيئة للاجتماع وإبلاغ الأمانة العامة بما يتم من إجراءات أولاً وفي الواقع فقد اعتبر الوفد الكويتي هذا الاقتراح بعقد مؤتمر الإعلام القادم في الكويت فرصة ذهبية جاءت في الوقت المناسب بعد الأزمة التي افتعلها عبدالكريم قاسم مع الكويت حيث إن عضوية الكويت في الجامعة العربية وحضورها هذا المؤتمر لأول مرة كان له الأثر المادي والمعنوي في الأوساط العربية والدولية .

وبعد انتهاء تلك الجلسة عدت إلى لبنان لمواصلة المهمة التي أشرت إليها ، كما عاد السيد سعدون محمد الجاسم الذي قدم تقريره وملاحظاته حول المؤتمر الذي كسبت فيه الكويت الشيء الكثير لتعزيز مكائنها في المجتمع العربي بصورة خاصة ، وهنا أود أن أذكر ملاحظة لفتت نظري في تكوين وفد الجمهورية العربية المتحدة- مصر وسوريا- بعد الوحدة التي تمت في شهر فبراير (شباط) ١٩٥٨م كما سبقت الإشارة ، حيث كان الوفد يضم ثلاثة من الإعلاميين وكلهم من أبناء مصر ، وقد تمنيت أن يكون من المشاركين في ذلك الوفد أحد الإعلاميين السوريين تأييداً وتشبيهاً للوحدة بين القطرين الشقيقين ، لاسيما أن في سوريا إعلاميين معروفين مثل الأستاذ فؤاد الشايب ، وأنه شغل في وقت من الأوقات مراكز عالية إعلامية في سوريا ، كما كان هناك آخرون من أمثاله . وفي تصوري أن هذه الأمور وأمثالها أثارت بعض الحساسيات وأعتقد أن أكثرها جاء عن غفلة وقصر نظر في تفهم شعور وإحساسات الطرف الآخر والتي قد يكون بعضها من الأسباب التي عجلت في انفصام عرى الوحدة التي حدثت في الثامن والعشرين من شهر سبتمبر (أيلول) من ذلك العام عام ١٩٦١م ، وهناك روايات كثيرة حول هذا الموضوع لامجال لذكرها في هذا المقام .

وأعود إلى مهمتي في لبنان ، فقد عدت إلى الكويت في منتصف شهر سبتمبر (أيلول) ، وكانت حدة الادعاءات التي افتعلها عبدالكريم قاسم قد بدأت في التلاشي حيث وصل في تلك الفترة الأمين العام للجامعة العربية السيد عبدالخالق حسونه إلى الكويت ، وقابل كبار المسؤولين وعلى رأسهم الشيخ عبدالله السالم رحمه الله وعرض رغبة الجامعة العربية في أن تحل محل القوات البريطانية المرابطة في الكويت عند الحدود الكويتية العراقية قوات عربية ، وقد رحبت الكويت بهذه الفكرة واعتبرتها أيضا تأييدا وتعزيزاً لموقفها العربي والدولي .

وقد تم الاتفاق فيما بعد على مشاركة أربع دول عربية في هذه القوات وهي الجمهورية العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية ، السودان والأردن . وقد وصلت قوات هذه الدول العربية الأربع في شهر أكتوبر (تشرين الأول) في ذلك العام ١٩٦١م حيث حلت محل القوات البريطانية التي غادرت البلاد .

وهنا أود أن أشير إلى حوادث هامة ومصيرية حدثت في البلاد خلال فترة الصيف بالإضافة إلى ما سبق ذكره في مؤتمر الإعلام ووصول القوات العربية .

ففي اليوم السادس والعشرين في شهر أغسطس (آب) أصدر أمير البلاد الشيخ عبد الله السالم الصباح مرسوماً أميرياً جاء فيه النص الآتي : «رغبة منا في إقامة نظام الحكم على أسس واضحة متينة ، وتمهيداً لإصدار دستور للبلاد يستمد أحكامه من ظروفها ويستند إلى المبادئ الديمقراطية ويستهدف رفاهية الشعب وخيره فقد رسمنا ما هوأت» :

مادة أولى : تؤلف هيئة التنظيم من الآتية أسماؤهم : حمد الصالح الحميضي ، حمد المشاري ، حمود الزيد الخالد ، خالد سليمان العدساني ، عبد الحميد الصانع ، عبد العزيز حمد الصقر ، مشعان الخضير ، محمد يوسف النصف ، نصف يوسف النصف ، يوسف إبراهيم الغانم ، يوسف الفليج . كما تم دمج هذه الهيئة مع أعضاء المجلس الأعلى تحت اسم المجلس المشترك وذلك بتاريخ ٢٦ / ٨ / ١٩٦١ م .

مادة ثانية : يتكون من أعضاء المجلس الأعلى وأعضاء هيئة التنظيم السالفة الذكر مجلس مشترك يتولى إلى جانب الأعمال التي يقوم بها في الوقت الحاضر وضع مشروع قانون لانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي الذي يتولى عند تأليفه إعداد دستور البلاد .

والمجلس الأعلى المشار إليه يتكون من رؤساء دوائر الحكومة القائمة في ذلك الوقت وهم من أفراد العائلة الحاكمة . وهم : الشيخ عبدالله الجابر رئيس المعارف والمحاكم ، الشيخ جابر الأحمد رئيس المالية والاقتصاد ، الشيخ صباح الأحمد رئيس دائرة المطبوعات والنشر والشؤون الاجتماعية ، الشيخ سعد عبدالله رئيس القوات المسلحة والأمن العام ، الشيخ صباح السالم رئيس دائرة الصحة العامة ، الشيخ سالم العلي رئيس الأشغال العامة ، الشيخ خالد عبدالله السالم رئيس الجمارك والموانئ ، الشيخ جابر العلي رئيس دائرة الكهرباء والماء .

وفي السادس من شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٦١م صدر قانون انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي وبمقتضاه تم تقسيم البلاد إلى عشر مناطق انتخابية ، على أن تنتخب كل منطقة نائبين عنها للمجلس بالاقتراع العام السري المباشر ، واشترط القانون ألا يقل عمر النائب عن ثلاثين عاماً ميلادياً ، وأن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها . كما نص القانون على أن يستمر المجلس لمدة سنة واحدة من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب ما لم يقرر الدستور غير ذلك .

وخلال هذه الفترة بدأ التفكير في علم للبلاد ليحل محل العلم القديم ، ووقع الاختيار على الألوان الأربعة المتعارف عليها في كثير من البلاد العربية تمثيلاً مع قول الشاعر .

بيض صنائعنا خضر مرابنا سود وقائعنا حمر مواضينا

وقد تم رفع العلم الجديد يوم ٢٤ / ١١ / ١٩٦١م كما تقرر خلال هذه الفترة تأسيس صندوق التنمية الكويتي الاقتصادي .